رغم الإنجازات المنشودة التي حققتها الدول العربية

«أوابك»: معوقات تعترض تحقيق التكامل الرأسي للصناعة البترولية

■ مطلوب استجابة سريعة لمتطلبات تطوير القطاع البترولي وزيادة سبل التعاون بين الدول المنتجة

■ شركة البترول الكويتية العالمية من الشركات العربية الرائدة وتملك 4 آلاف محطة تزويد الوقود في أوروبا والشرق الأوسط

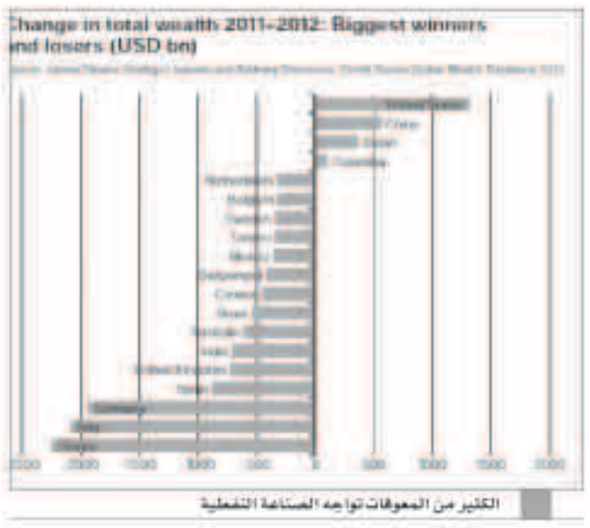

الكثير من المعوقات تواجه الصناعة النفطية

الكويت – «كونا»: قالت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول «اوابك» انه على الرغم من ان الانجازات المشهودة التي حققتها بعض الدول العربية المنتجة للبترول في ميدان التكامل الرأسي إلا أن الكثير من المعوقات لا تزال تعترض سبل تحقيق ذلك التكامل الرأسي للصناعة البترولية العربية.

واوضحت «اوابك» في افتتاحية نشرتها الشهرية التي خصت بها وكالة الانباء الكويتية «كونا» ان من بين تلك المعوقات عدم نضوج القطاعات الصناعية غير البترولية وقطاعات الخدمة الإدارية والتمويلية «البنوك الاستثمارية» وعدم تمكنها بعد من مجاراة التطورات التكنولوجية العالمية شديدة التسارع وبالتالي تأخرها عن الاستجابة السريعة لمتطلبات تطوير القطاع البترولي.

واشارت الى انه ينبغي العمل جماعيا في إطار تكاملي بين الدول العربية المنتجة للنفط لإيجاد الصيغ التنفيذية التي تمكن من تجاوز تلك العقبات للوصول بصناعة النفط العربية إلى المرحلة المنشودة من التكامل في جوانبه كافة وهو ما يوجب المزيد من الحوار بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالصناعة البترولية.

واوضحت ان الصناعة النفطية ترتبط فيما بينها بسلسلة من العمليات المتكاملة بدءا بالاستخراج والانتاج ومرورا بالنقل والتكرير وانتهاء بتسويق المنتجات البترولية وايصالها إلى المستهلك النهائي.

وقالت انه يمكن من وجهة النظر الاقتصادية ان تتعاظم القيمة المضافة للمشاريع الصناعية وفي مقدمتها صناعة النفط والغاز الطبيعي لتصل الى اقصاها إذا كانت ملكيتها تعود لجهة واحدة وهو ما يعرف بالتكامل الراسي وهي استراتيجية طبقتها شركات النفط الكبرى منذ بدايات عصر النفط «نهايات القرن التاسع عشر» حيث أحكمت تلك الشركات سيطرتها الكاملة على صناعة النفط العالمية عبر إقامة منظومة متكاملة تترابط ضمنها مراحل الصناعة النفطية كافة.

ولفتت الى ان الصناعة ظلت على ذلك المنوال طيلة عقود طويلة ولم يتم كسر احتكار «الأخوات السبع» لصناعة البترول إلا في مطالع سبعينيات القرن العشرين حيث سارعت البلدان النامية المنتجة والمصدرة للنفط ومن بينها الدول العربية لاستعادة سيادتها كاملة او بالتدريج على ثروتها النفطية وبذلك بدأت تلك الدول تبرز رويدا رويدا كلاعب رئيسي في صناعة الطاقة العالمية سواء كدول او كمنظمات «اوبك – أوابك» وجعل تلك الصناعة محورا اساسيا في عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

وبينت ان تلك الدول سعت جاهدة آنذاك الى تعظيم الاستفادة من هذا المورد غير المتجدد من خلال تبني وتطبيق مجموعة من الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية ومن بينها استراتيجية التكامل الراسي ولكن مع اختلاف الدوافع مقارنة بشركات النفط الكبرى.

واوضحت ان الدول العربية النفطية تهدف الى تحقيق التكامل في البنية الأساسية لصناعتها النفطية بهدف تدعيم قدراتها الاقتصادية وضمان استقرار عوائدها النفطية وتوثيق علاقاتها الإستراتيجية مع الدول المستهلكة الرئيسية.

واشارت الى انه وتحقيقا لهذا التوجه فقد شرعت العديد من الدول العربية المنتجة للنفط في تاسيس شركات وطنية متخصصة في مختلف الأنشطة البترولية «الاستكشاف والانتاج والصناعات اللاحقة والنقل» ذات كفاءة عالية وتدار على اسس تجارية بحتة وقد تعدى نطاقها الجغرافي الحدود الاقليمية للدول العربية ليصل الى الدول المستهلكة الرئيسية سواء بالتملك الكامل لهذه المشاريع او في شكل صيغة شراكة صناعية استراتيجية مع شركات طاقة دولية تمتلك التكنولوجيا المتطورة وذات خبرة طويلة في الصناعة النفطية.

وافادت بان بعض العلامات التجارية البترولية العربية اصبحت معروفة على نطاق عالمي ومنها على سبيل المثال الشركات العاملة في مجال الصناعات البتروكيماوية بحيث باتت تمتلك مصانع وشبكات تسويق ومراكز بحث وتطوير في بلدانها وكذلك في أوروبا وامريكا وآسيا مثل الشركة السعودية للصناعات الأساسية «سابك» التي تحسب ضمن أكبر ست شركات بتروكيماوية عالمية ولديها شركات فرعية ومصانع في الخليج والشرق الأوسط وافريقيا والأمريكتين واوروبا وآسيا مشيرة الى انها شركة رائدة عالميا في إنتاج البولي إيثيلين والبولي بروبيلين وهما من المواد المشكلة للجزء الأكبر لصناعة البوليميرات. وذكرت ان هناك شركات عربية اخرى رائدة في تسويق المنتجات مثل «شركة البترول الكويتية العالمية» التي تعد الذراع الرئيسية لعمليات المصب الخارجية للشركة الام «مؤسسة البترول الكويتية» حيث انها تمتلك ما يربو على 4000 محطة تزويد السيارات بالوقود في اوروبا والشرق الأقصى وموجودة في 60 مطارا دوليا ولا يقتصر عملها على مجال الخدمة والتوزيع بل تمتلك كذلك معامل تكرير.

واوضحت ان هناك شركة «ارامكو» السعودية التي تعد اكبر شركة إنتاج نفطي عالميا وتمتلك فروعا وشركات فرعية في كبرى عواصم تجارة النفط العالمي من بكين إلى هيوستن مؤكدة انه يجب التذكير بالجهود التي تبذلها شركة «سوناطراك» الجزائرية التي تحتل الرتبة ال 12 عالميا ضمن شركات النفط العالمية للانتشار في بعض بلدان افريقيا وامريكا الجنوبية وكذلك اوروبا وذلك في مجالات الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز ومجال نقل وتسويق الغاز الطبيعي بالأنابيب متوجة بتجارب الشركات البترولية الوطنية في ليبيا والإمارات العربية المتحدة وغيرهما من الدول الأعضاء.

وتمنت الأمانة العامة لمنظمة «اوابك» ما قامت وتقوم به دولها الأعضاء من جهود حثيثة للتطبيق استراتيجية التكامل الراسي مشيرة الى انها تامل بان تكون هذه الاستراتيجية احد السبل المساعدة على زيادة أواصر التعاون بين الدول العربية في مجال الطاقة وهي تستحق كل الدعم لتثبيتها بما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

مصر تتفاوض على وديعة بملياري دولار من الجزائر

القاهرة – «رويترز»: نشرت صحيفة مصرية نقلا عن مصدر رسمي لم تسمه أن الحكومة المصرية ستتفاوض للحصول على مساعدة من الجزائر بقيمة ملياري دولار خلال زيارة رئيس الوزراء المصري هشام قنديل للجزائر يوم الإثنين.

وتحتاج مصر مساعدة الدول المانحة لكبح عجز في الميزانية وتفادي اي ازمات بميزان المدفوعات لحين الحصول على قرض بقيمة 4.8 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي. وأكد مصدران رسميان لرويترز أن القاهرة تسعى للحصول على مساعدة من الجزائر لكنهما أضافا أن شكل المساعدة لم تتضح. وقال احدهما إن المبلغ المطروح حوالي ملياري دولار. ولم تنقل الصحيفة مقتبسا مباشرا على لسان مصدرها لكن كتبت تقول «ذكر مصدر مسؤول أن مصر ستتفاوض مع الجزائر للحصول على وديعة تصل إلى ملياري دولار يتم إيداعها في البنك المركزي المصري وأن المباحثات التي يجريها... هشام قنديل رئيس مجلس الوزراء مع رئيس الحكومة الجزائرية عبد المالك سلال اليوم ستتطرق إلى هذا الموضوع».

ولم يوضح التقرير إذا كان المبلغ سيأخذ شكل قرض أو منحة من أي نوع وإذا كان مرتبطا بشروط معينة.

وساعدت تحويلات من السعودية وقطر منذ يونيو حزيران على تحسين الأوضاع المالية للدولة التي انهكتها اضطرابات اقتصادية لأكثر من عام منذ الاطاحة بالرئيس السابق حسني مبارك في فبراير شباط 2011.

المشاريع الإنشائية في منطقة الخليج تشهد ارتفاعاً إضافياً

تقرير: الكويت تسجل أكبر ارتفاع في قيمة المشاريع بنسبة 1.4 في المئة لتصل إلى 185.9 مليار دولار

ارتفع مؤشر سوق المشاريع الانشائية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 0.2 في المئة لتبلغ قيمة المشاريع المذكورة 2.49 تريليار دولار اعتبارا من الفصل الثالث من عام 2012، مدفوعا بنمو قوي في سوق المشاريع الكويتية.

وفي هذا الإطار، قال إدموند أو سوليفان، رئيس لجنة التحكيم لـ جوائز ميد لجودة المشاريع 2013 بالتعاون مع شركة إرنست ويونغ، و هو برنامج جوائز مستقل تم تأسيسه لتكريم التميز في مشاريع ضمن فئات متعددة: «لا يزال نمو سوق المشاريع الإنشائية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي يؤثر على نمو المنطقة وتطورها بشكل عام. وفي هذا النطاق، طرحنا فكرة الجوائز لتقدير المشاريع الفائقة الجودة وإرساء المعايير التي يجب ان تمتثل لها المشاريع الأخرى، تقدير مثل هذه المشاريع، بشكل حافزا للآخرين للامتثال لهذا المعيار الراقي، ويبدأون العمل على الارتقاء بمشاريعهم إلى مستوى أعلى».

تعتبر جوائز ميد لجودة المشاريع بالاشتراكمع شركة إرنست ويونغ برنامج الجوائز الوحيد في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي الذي يقدر المشاريع المنجزة ويقيم النتيجة النهائية التي تنشأ عن عملية البناء بدلا من تقييم عملية البناء بحد ذاتها. وفي الدورة الثالثة، تتألف لجنة التحكيم المستقلة من جهات موثوقة في عالم المشاريع ستحدد الفائزين بهذه الجوائز على المستويين الوطني والإقليمي.

وفقا لمؤشر ميد لمشاريع الخليج النظام الشامل و المحدث لتتبع المشاريع التي ما زالت قيد التطوير والمشاريع المخطط لها في جميع أنحاء المنطقة، و شهدت دولة الكويت ارتفاعاً أكبر في قيمة المشاريع بحيث ارتفعت هذه القيمة بنسبة 1.4 في المئة لتصل إلى 185.9 مليار دولار امريكي.

مشروع محطة الضخ ومحطة تنقية مياه الصرف الصحي في محافظة الجهراء

في اماكن أخرى في المنطقة، يعزى النمو القوي في الإمارات العربية المتحدة لإطلاق ثلاثة مشاريع بقيمة 960 مليون دولار امريكي وإطلاق ثلاثة مشاريع جديدة بقيمة 230 مليون دولار امريكي مجتمعة. اما سلطنة عمان، فهي قتواصل نموها بحيث أن قيمة المشاريع فيها ارتفعت بنسبة 12 في المئة بالمقارنة مع الفترة ذاتها في عام 2011، في حين حافظت كل من المملكة العربية السعودية و البحرين وقطر على مؤشر ثابت ومستقر على هذا الصعيد. بشكل عام، ارتفع مؤشر ميد لمشاريع الخليج بنسبة 5 في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام 2011. وتبقى المملكة العربية السعودية الاسرع نمواً في سوق المشاريع مسجلة ارتفاعاً بنسبة 27.7 في المئة بالمقارنة مع العام الماضي.

وفقاً لـ ابراهام عكاوي، شريك في شركة إرنست ويونغ ورئيس البنية التحتية والخدمات الاستشارية للشراكات الخاصة والعامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يبقى تقدير جودة المشاريع في غاية الأهمية بسبب الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الكبير الذي يخلفه على منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ككل. واضاف عكاوي: «يهدف هذا البرنامج إلى الاحتفاء بالإنجازات التي تحققها المشاريع المنجزة في منطقة الخليج في حقلي البناء والبنى التحتية والتي ترسي الأسس اللازمة لمستقبل منطقة الخليج».

تجدر الإشارة إلى أن الكويت حصدت في الدورة الماضية من جوائز ميد لجودة المشاريع بالاشتراك مع شركة إرنست ويونغ جائزة أفضل مشروع في العام في فئة تدوير المياه وذلك عن مشروع محطة الضخ ومحطة تنقية مياه الصرف الصحي «المرشح من شركة مشرف للتجارة والمقاولات» الذي طوره قسم الهندسة الصحية في وزارة الأشغال العامة الكويتية.

حصدت وزارة الكويت للأشغال العامة و عمليات الضخ و قسم معالجة المياه الصحية «رشتهم شركة مشرف للتجارة والمقاولات» على جائزة أفضل مشروع في العام في فئة تدوير المياه وذلك عن مشروع محطة الضخ ومحطة تنقية مياه الصرف الصحي وذلك بالتعاون مع إرنست ويونغ.

175 رحلة طيران كاملة العدد بين الكويت والإمارات قبل العيد

تسابقت شركات الطيران في زيادة عدد رحلاتها من الكويت إلى الإمارات، بهدف استيعاب الطلب المتزايد على السفر ليصل عدد الرحلات خلال اسبوع العيد إلى 175 رحلة، وبعد أن تم حجز كامل المقاعد في الرحلات الأساسية اتسعت الحجوزات الكاملة لتشمل الرحلات الإضافية كذلك.

وعلى الرغم من ارتفاع اسعار التذاكر فإن العديد من المسافرين القادمين من الكويت أبدوا استعدادهم لدفع هذه المبالغ لأسعار التذاكر بهدف الحصول على مقعد على احدى شركات الطيران، وتسببت زيادة الطلب على المعروض في تأجيل سفر بعض العائلات لتبدأ مع أيام العيد ذاتها على الرغم من قيام بعض شركات الطيران بزيادة عدد رحلاتها لاستيعاب الطلب مثل فلاي دبي التي زادت عدد رحلاتها من 49 في الاسبوع في الايام العادية إلى 57 رحلة في اسبوع العيد.

ونجحت الدولة في الاستحواذ على الحصة الأكبر من السياح الخليجيين الذين باتوا يشكلون المورد الرئيسي للقطاع الفندقي مع السياح المحليين خلال العيد في ظل احتفاظ السوق السياحي في الدولة باسعار تنافسية مقارنة بوجهات اقليمية منافسة.

خام برنت يرتفع فوق 110 دولارات

ارتفع سعر خام برنت فوق 110 دولارات للبرميل بعد تراجع استمر 4 ايام نجم عن استمرار المخاوف بشأن هشاشة الاقتصاد العالمي مع دعم القلق بشأن الامدادات ايضا الاسعار في الوقت الذي زادت فيه حدة اعمال العنف في الشرق الاوسط.

وهبط برنت بنسبة 4 في المئة الاسبوع الماضي وهو في طريقة لمواصلة هذه الخسائر لثاني شهر على التوالي في اكتوبر وسط الغموض الاقتصادي العالمي.

ولكن تزايد العنف في مناطق من الشرق الاوسط والذي يأتي منه ثلث النفط العالمي ساعد على احداث توازن مع المخاوف من ضعف الطلب على الوقود.

وساعد ايضا هبوط الدولار برنت في تعاقدات ديسمبر التي زادت بنسبة 0.3 في المئة الى 110.44 دولار للبرميل محققا ارتفاعا عن مستواه المنخفض الذي سجله خلال جلسة التعامل والذي بلغ 109.47 دولارات وهو ادنى مستوى له منذ الرابع من اكتوبر. وارتفع سعر الخام الامريكي بنسبة 0.2 في المئة الى 90.20.

الأسهم الأوروبية تتراجع لبواعث قلق بشأن نتائج الشركات

باريس – «رويترز»: تراجعت الأسهم الأوروبية في المعاملات المبكرة أمس ونزل مؤشر رئيسي بدرجة أكبر عن أعلى مستوى في شهر الذي سجله الأسبوع الماضي مع تخوف المستثمرين بشأن أرباح الشركات بعد نتائج مخيبة للآمال.

و هبط مؤشر يوروفرست 300 لأسهم الشركات الأوروبية الكبرى 0.2 في المئة إلى 1109.43 نقطة.

كان المؤشر صعد بقوة الأسبوع الماضي مقتربا من أعلى مستوى في 14 شهرا الذي سجله منتصف سبتمبر أيلول قبل أن يتراجع 0.8 في المئة يوم الجمعة متأثرا بنتائج أعمال ضعيفة لشركات أمريكية مثل جنرال الكتريك.

وقال جيرار سانييه المحلل في أوريل بي.جي.سي «ننوخي الحذر الشديد لأن مكمن الخطورة أن ينفد صبر الناس مع فشل المؤشر في اختراق مستوى المقاومة ليتحول التوقف لانتقاط الأنفاس إلى تصحيح.» وشملت تراجعات اليوم نطاقا واسعا من الأسهم مع انخفاض تليفونيكا 0.4 في المئة ودايملر 0.3 في المئة. وفي انحاء أوروبا فتح مؤشر فاينانشال تايمز 100 البريطاني منخفضا 0.1 في المئة في حين هبط كل من مؤشر داكس الألماني وكاك 40 الفرنسي 0.2 في المئة.

نمو أرباح «أبيكورب» خلال الربع الثالث

حافظت الشركة العربية للاستثمارات البترولية «ابيكورب»، التي تصنف كمصرف تنمية متعدد الأطراف، تمتلكه الدول العشر الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك»، على زخم نموها القوي خلال عام 2012 حيث قفز مستوى صافي أرباحها المتحققة خلال الربع الثالث من العام الحالي بنحو الضعف تقريباً مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي لتصل إلى 12.67 مليون دولار مقارنة بمبلغ 6.68 ملايين دولار خلال الربع الثالث من عام 2011. و قد تمت المصادقة على هذه النتائج من قبل مجلس إدارة أبيكورب في اجتماعه ربع السنوي الذي عقد في القاهرة بتاريخ 5 اكتوبر. وتملك حكومة الكويت 17% من أسهم شركة أبيكورب.

تقرير: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية قلصت ثروات أثرياء أوروبا

جنيف – «كونا»: اوضح تقرير بنك «كريدي سويس» السويسري السنوي حول الثروات في العالم ان ازمة منطقة اليورو وعدم استقرار الاقتصاد العالمي قلصت من ثروات الثراء العالم بنسبة 5.2 في المئة خلال الفترة ما بين منتصف عامي 2011 و 2012.

واشار التقرير الى ان ثروات الاثرياء هبطت الى 223 تريليون دولار بسبب تراجع ثروات الاوروبيين بما يساوي 10.9 تريليونات دولار في مقابل تراجع في ثروات الأسيويين بلغ 1.4 تريليون خلال الفترة ذاتها.

في المقابل ارتفعت ثروات الاثرياء في قارة امريكا الشمالية بحوالي 882 مليار دولار فقط عزاها التقرير الى استقرار سعر صرف الدولار نسبيا مقارنة مع العملات الرئيسة الكبرى ما ادى الى زيادة قيمته فانعكس ذلك ايجابا على قيمة الثروات المودعة بالدولار.

ويتوقع التقرير ان ترتفع نسبة تلك الديون خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2017 بنسبة 50 في المئة لتصل الى حوالي 330 تريليون دولار بينما سيرتفع عدد اصحاب الملايين الى 46 مليون مليونير حول العالم بزيادة 18 مليونا خلال الفترة ذاتها اغلبهم في الولايات المتحدة واليابان.

ولايعتقد انه ستكون هناك زيادة في عدد اصحاب الملايين في القارة الاوروبية وذلك بسبب الركود الاقتصادي وتراجع مؤشرات التداول في البورصات الاوروبية والاجواء السلبية المخيمة على سوق العقارات اذ ستجعل كل تلك العوامل مجتمعة عملية تكوين الثروات ضعيفة للغاية.

ويوضح التقرير ان توزيع حجم الثروات الخاصة المعروفة وفق التقرير على عدد سكان الأرض البالغين يجعل نصيب كل واحد حوالي 49 الف دولارا بارتفاع بلغت نسبته 38 في المئة عما كان عليه هذا المعدل منذ عام 2000.

في الوقت ذاته يشير خبراء «كريدي سويس» الى ان معدل الديون الاستهلاكية وديون الرهن العقاري الخاصة قد ارتفعت في منطقة اليورو بنسبة 81 في المئة في الفترة ما بين عامي 2002 و2012 بينما كانت حصيلة تلك الديون في الدول الصناعية في حدود تتراوح بين 20 و 30 في المئة خلال الفترة ذاتها.

مؤشرات الأزمة

وبحسب تصنيف خبراء بنك «كريدي سويس» فان العالم يضم 84 الف و 500 ثري مصنفين ك«اغنياء فوق العادة» بثروة تفوق الخمسين مليون دولار لكل فرد منهم ويقيم47 في المئة منهم في قارة امريكا الشمالية و 26 في المئة في اوروبا و 15 في المئة في آسيا بدون احتساب الصين والهند.

ومن بين تلك الشريحة المتميزة من الأثرياء يوجد 29 الف 300 شخص تفوق ثروة الواحد منهم مئة مليون دولار بينما يبلغ عدد من تفوق ثرواتهم خمسمئة مليون دولار 2700 شخص فقط في العالم.

وبترتيب الدول يقف اثرياء الولايات المتحدة المتميزون في القمة بنسبة 45 في المئة مليهم الرياء الصين بنسبة 5.6 في المئة ثم الاثرياء الالمان بنحو اربعة الاف شخص فاليابانيون بقوة قوامها ثلاثة الاف و400 شخص فالبريطانيون ثلاثة الاف و200 ثري والسويسريون ثلاثة الاف و50 فردا.

ويوضح التقرير ان طبقة الاثرياء فوق العادة بدأت بالحضور بوضوح في كل من تركيا وروسيا والبرازيل وتايوان وهونغ كونغ وتركيا بمتوسط يتارجح بين الفين والف ثري في كل دولة.

ويؤكد التقرير ان التغيرات في اسعار صرف العملات الكبرى قد ادى الى زيادة الديون الاستهلاكية الخاصة بنسبة ثمانية في المائة سنويا خلال عامي 2007 و 2008 اللذين شهدا عنفوان الازمة المالية والاقتصادية العالمية ما جعل تلك النسبة تبقى ثابتة بوتيرة سنوية والى اليوم لتصل حصيلتها التراكمية من عام 2000 الى نحو 81 في المئة.

في الوقت ذاته يشير التقرير الى ان اغلبية هذه الديون الخاصة تتركز في الدول الصناعية الكبرى مثل هولندا وايطاليا واسبانيا تلك الاخيرة التي ارتفعت فيها نسبة الدين الخاص اكثر من 90 في المئة مقارنة مع ما كانت عليه الديون في عام الفين.